كشف محققون تابعون للأمم المتحدة، في تقرير تسرب إلى وسائل إعلام أميركية ووكالات أنباء، تفاصيل جديدة بشأن الدعم الذي قدمته شركة «بلاكووتر»، بتواطؤ من دونالد ترامب، للواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر في حربه على العاصمة طرابلس في العام 2019

ترامب وحفتر «بلاكووتر» ثالثهما

تواطؤ لدعم مليشيات اللواء المتقاعد بالأسلحة وفرقة اغتيالات

كان برنس مانحا سخيا وحليفا قويا لترامب (سوك لوب/فرانس برس)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

كشف تقرير، مؤلف من 121 صفحة، لمحققين في الأمم المتحدة، ونشرت وسائل إعلام أميركية ووكالات أنباء تفاصيل الكثير مما ورد فيه، عن العالم الخفي لشركة «بلاكووتر» الأميركية للمرتزقة في عملية نقل الدعم، من مرتزقة وأسلحة، إلى مليشيات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، وخططها لدعمه بعمليات اغتيال قيادات عسكرية في قوات حكومة الوفاق. إلا أن البارز في التقرير هو الكشف أن إريك برنس، مؤسس شركة «بلاكووتر» للمرتزقة والعنصر السابق في وحدة النخبة التابعة لقوات البحرية الأميركية وشقيق وزيرة التعليم في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بيتسي ديفوس، وصديقه كريستيان دورانت، وهو طيار سابق في سلاح الجو الأسترالي، قاد، تحت اسم مستعار، فريقاً إلى الأردن لشراء 3 صروخيات من نوع «كوبرا» في 2019، أكدوا أن خططهم إذ تمت الموافقة عليها من أعلى المستويات من قبل الحكومتين الأميركية والإماراتية.

وقال مسؤول غربي لصحيفة «نيويورك تايمز» إن المحققين حصلوا على سجلات هاتفية تبين أن دورانت، أجرى عدة مكالمات إلى مقسم البيت الأبيض الرئيسي أواخر يوليو/تموز 2019، بعد أن واجهت خطة المرتزقة مشاكل مع الأردن في الحصول على الموحيات. وأشار إلى أنه من غير الواضح من كان دورانت يريد الاتصال به.

وكشف التقرير الذي أعده محققون من الأمم المتحدة، ونشرت وسائل إعلام أميركية تفاصيله أمس الأول الجمعة، أن برنس، المقرب من ترامب، انتهك حظر السلاح المفروض على ليبيا. وسلط الأضواء على برنس، بصفته مؤسس شركة «بلاكووتر»، التي أتُّهم متعاقدوها بقتل مدنيين عراقيين عزّل في بغداد سنة 2007. وأصدر ترامب عفواً عن أربعة من المدانين في هذه القضية العام الماضي. يذكر أنه تحت إدارة ترامب، كان برنس مانحاً سخياً وحليفاً قوياً للرئيس السابق، كما سخّر جهوده لتقويض الانتقادات الموجهة إلى ترامب.

وجاء في التقرير السرّي، الذي حصلت عليه صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست»، وسلم إلى مجلس الأمن الخميس الماضي، أن برنس استقدم قوة من المرتزقة الأجانب والأسلحة في 2019 دعماً لمليشيات حفتر، التي كانت تحاول الإطاحة بحكومة الوفاق. وشملت العملية، التي بلغت كلفتها 80 مليون دولار، خططاً لتشكيل فرقة تنفذ اغتيالات لقادة عسكريين ليبيين مناهضين لحفتر، يحمل بعضهم جنسيات دول أوروبية، بحسب «نيويورك تايمز». يذكر أن ترامب أشاد بحفتر في 2019 لدوره في «محاربة الإرهاب» في ليبيا.

وأشارت «واشنطن بوست» إلى أن الوثائق في التقرير كشفت عن خطة لشراء صروخيات حربية من الأردن لمهاجمة طرابلس. وأضافت أن «عناصر من الكوماندوس المرتزقة الذين نزلوا في بنغازي في يونيو/حزيران 2019 كانوا جهّزوا لشراء كل الأسلحة والأدوات اللازمة للهجوم على حكومة الوفاق. وحصلوا على طائرات بدون طيار وقوارب سريعة قابلة للنفخ، ومناظير للرؤية الليلية ومركز قيادة متنقل، وحتى معدات للتشويش على اتصالات العدو. وكانت الخطة تتضمن (الحصول) على 3 طوافات حربية من نوع كوبرا، أميركية الصنع، أعطيت للأردن. وسافر قادة العملية إلى عمان معتقدين أنه يمكنهم إتمام الصفقة. ووصف أحد أعضاء فريق الكوماندوس المروحيات بأنها معباة، وتنتظر تحميلها على متن طائرات نقل إلى ليبيا».

وأوضح تقرير الأمم المتحدة أن «تدخل مسؤولين أردنيين في اللحظة الأخيرة منع نقل المروحيات إلى بنغازي». ويعتقد مسؤولون في الأمم المتحدة أن الأسلحة الأميركية كان يمكن، بمجرد وصولها إلى بنغازي، أن تساعد في ترجيح كفة الميزان في هجوم يهدف إلى الإطاحة بالحكومة في طرابلس. وأشارت الصحيفة إلى أن عشرات الوثائق التي حصل عليها خبراء الأمم المتحدة، في تحقيق مدته 18 شهراً، تظهر المحاولة التي قامت بها شركات الأمن الخاصة في 2019 لإدخال خبراء عسكريين وأسلحة غربية إلى ليبيا لدعم مليشيات حفتر. وكشف التقرير عن دور برنس، الذي يزعم المسؤولون أنه حاول استخدام نفوذه الشخصي للمساعدة في تأمين الإفراج عن المعدات العسكرية المتجهة إلى ليبيا.

> استقدم برنس مرتزقة وأسلحة في 2019 دعماً لمليشيات حفتر

> أصر أعضاء «أوبوس» على وجود دعم أميركي وإماراتي للخطة

ووفقاً لمسؤولين أميركيين حاليين وسابقين مطلعين على التحقيق فإن أعضاء في المجموعة توجهوا إلى عمان منتصف يونيو 2019، معتقدين على ما يبدو أنهم عقدوا صفقة خاصة مع مجموعة من المسؤولين الأردنيين للحصول على ثلاث طوافات «كوبرا»، يُعتقد أن سعر كل منها يبلغ نحو 6 ملايين دولار. وقال مسؤولون حاليون وسابقون في الأمم المتحدة إنه تم تجهيز المروحيات للنقل على متن طائرتي شحن روسيتي الصنع. كما توقعت مجموعة «أوبوس»، التي كان يقودها دورانت، تحت اسم مستعار هو جين رينالد، الحصول على إمدادات من الأسلحة الصغيرة والذخيرة ومعدات الرؤية الليلية من معارفها الأردنية. لكن الخطة فشلت بعد رفض الحكومة الأردنية التعاون مع المجموعة، وذلك بعد أن بدأت السلطات تقلق من إمكانية خرق قرارات الأمم المتحدة. ونقلت «واشنطن بوست» عن تقرير الأمم المتحدة أن أعضاء مجموعة «أوبوس» أصروا على أنهم يقومون بعملية إنسانية، وأن خططهم قد تمت الموافقة عليها على أعلى المستويات من قبل الحكومتين الأميركية والإماراتية. كما نقلت عن مسؤول مطلع على التحقيق الداخلي في الأردن قوله «إنهم (فريق أوبوس) كانوا مصرين على أن لديهم جميع الموافقات»، بما في ذلك إذن من إدارة ترامب بالحصول على مروحيات «كوبرا». وأضاف: «لم يكن هناك أي موافقة رسمية». وأدى الفشل بالحصول على الطوافات إلى إيقاف العملية برمتها.

وأوضحت «نيويورك تايمز»، من جهتها، أن برنس لم يتعاون مع التحقيق الأممي، بينما رفض محاميه الإدلاء بتصريحات حيال المسألة. ولم تتلق وكالة «فرانس برس» أي رد على طلبها للحصول على تعليق من «فرونتير سيرفسز غروب» في هونغ كونغ، والتي يشغل برنس منصب عضو مجلس إدارتها ونائب رئيسها.

ونقلت عن محققي الأمم المتحدة أن برنس قدّم عرضه لعملية المرتزقة، البالغة 80 مليون دولار لحفتر، في القاهرة، بعد 10 أيام من إطلاق الأخير عمليته في 4 إبريل/نيسان 2019، للسيطرة على طرابلس، مشيرة إلى أنّ عملية المرتزقة تحوّلت إلى كارثة بعد أشهر عدة. ووفق مسؤولين أميركيين وأمميين مطلعين على الأحداث، فإنّ حفتر وافق على خطة للحصول على مروحيات وخبراء عسكريين مدرّبين في الغرب لتعزيز جهوده لاقتحام طرابلس. ومن بين الخيارات التي تمّ النظر فيها، خطة لاستخدام فرقة عسكرية خاصة لقتل أو اعتقال كبار القادة السياسيين والعسكريين. وأشار التقرير الأممي، بحسب الصحيفة، إلى انخراط 20 مرتزقاً، بريطانيين، وجنوب أفريقيين، وأميركياً واحداً، في نزاع مع حفتر بعد وصولهم إلى بنغازي في يونيو/حزيران 2019، بعد أن اتّهمهم بالفشل في تسليم مروحيات «كوبرا» الأميركية الموعودة من الأردن، الذي تراجع عن موافقته السابقة، مشيرة إلى أنه مع ارتفاع التوترات، هرب المرتزقة بالقارب، نحو مالطا، لكنهم تركوا خلفهم سلسلة من الوثائق التي أدّت في النهاية لوصول محققي الأمم المتحدة إلى برنس. إلا أنّ العناصر الرئيسية في العملية، فريق الحرب الإلكترونية الذي وصل بشكل منفصل إلى ليبيا، وعدة طوافات هجومية، بقوا في ليبيا، وفق التقرير. واوضحت أن المرتزقة ادّعوا أنهم يعملون على دراسة جيولوجية أو مشروع نفط وغاز.

ونقلت وكالة «الأناضول» عن التقرير الأممي أن برنس حاول مجدداً دعم مليشيات حفتر لإسقاط حكومة الوفاق، عبر نشر فرق مرتزقة في ليبيا لتدمير أهداف رئيسية في إبريل ومايو/أيار 2020، وهذه المرة كانت الخطة استخدام المعدات العسكرية المقدمة من الإمارات. لكن تم إلغاء العملية، بحجة أن الطائرات ستتحول إلى أهداف لأنظمة الدفاع الجوي التابعة لحكومة الوفاق.

ليبيا: الدبيبة يكثف زياراته

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يكثف رئيس الوزراء الليبي الجديد، عبد الحميد الدبيبة مشاوراته السياسية، إذ وصل أمس السبت إلى العاصمة طرابلس بعدما أنهى زيارتين، الأولى للقاهرة، والثانية لطبرق، التقى في الأولى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الخميس الماضي، واتفقا على استعادة التعاون بين البلدين في كافة المجالات. كما التقى، أول من أمس الجمعة، برئيس مجلس النواب المجتمع في طبرق، عقيلة صالح فيما تجنب الأجتماع باللواء المتقاعد خليفة حفتر على عكس رئيس المجلس الرئاسي الجديد محمد المنفي الذي التقى به أخيراً. وقال المكتب الإعلامي للدبيبة إن اللقاء بينه وبين صالح «اتسم بالإيجابية وكذلك تقارب الرؤى بخصوص أهمية العمل على استقرار البلاد وترسيخ حالة السلام»، لافتاً إلى أن المداولات جرت حول شكل الحكومة الجديدة والتأكيد على «التواصل والتعاون المستمر بين مؤسسات الدولة للعبور بليبيا من المرحلة الحالية إلى مرحلة استقرار وتنمية مستدامة».

يأتي ذلك، فيما اتفق المبعوث الأممي إلى ليبيا، يان كوبيتش، مع حفتر، على أهمية التزام كافة الأطراف الليبية بإجراء الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول المقبل، وذلك خلال لقاء الطرفين في مدينة بنغازي، أول من أمس الجمعة، وفق بيان صادر عن البعثة الأممية.

الغنوشي يقترح لقاءً ثلاثياً لحلحلة الأزمة التونسية

تونس ـ **بسمة بركات**

بعث رئيس البرلمان التونسي، رئيس حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، أمس السبت، برسالة إلى رئيس الجمهورية قيس سعيّد، لعقد لقاء ثلاثي يجمع بين رئيس الحكومة هشام المشيشي، ورئيسي البرلمان والجمهورية، للبحث عن حل للأزمة السياسية التي تعيشها تونس، ولحل الخلاف الذي يعطّل كل معالجة جادة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي في البلاد.

وقال بيان نشره البرلمان التونسي إنّ الغنوشي دعا رئيس الجمهورية باعتباره «رمز وحدة الدولة إلى تجميع الفرقاء لإيجاد مخرج ومجموعة من الحلول عبر تغليب الحوار وتبادل الرأي والمشورة، حول أوضاع البلاد وما تقتضيه من قرارات، بالتزامن مع ما تعيشه البلاد من أزمات مركبة؛ اقتصادية واجتماعية وصحية».

وأكد رئيس مجلس النواب «ضرورة بعث رسالة إيجابية للشعب التونسي ودول العالم، تُبرز أنه على الرغم من اختلاف التونسيين وتنامي خطابات التحريض، إلا أن لتونس دولة ومؤسسات جديرة بالثقة، وأن البلاد في حاجة لتامين الدواء والغذاء والشغل والأمن، وكذلك للتهدئة وتنمية روح التضامن وتوسيع دائرة المشترك الوطني». وتستمر الأزمة السياسية بين رئيسي الجمهورية والحكومة منذ رفض سعيّد دعوة الوزراء الجدد الذين وافق عليهم البرلمان لأداء اليمين الدستورية أمامه بذريعة شبهات فساد وتضارب مصالح تطاول عدداً منهم، وذلك على الرغم من عدم وجود أي دليل قضائي أو اتهامات رسمية على ذلك.

قتلى وجرحى على يد عسكر ميانمار

قُتل متظاهران وجُرح نحو ثلاثين آخرين برصاص حي ومطاطي أطلقته الشرطة في ميانمار أمس السبت، في ماندالاي في وسط البلاد، على متظاهرين مناهضين للانقلاب العسكري، غداة وفاة شابة كانت أول ضحية للقمع العسكري أول من أمس الجمعة. وقال مدير فريق الإسعاف في ماندالاي، هلاينغ مين أو، إنّ شخصين قُتلا بينهم قاصر أصيب برصاصة في الرأس وتوفي على الفور، بينما أصيب الآخر برصاصة في صدره وتوفي وهو في طريقه إلى المستشفى، مضيفاً أنّ نصف الجرحى البالغ عددهم حوالى ثلاثين «أصيبوا برصاص حي». وكان تجمع، أمس السبت، مئات من عناصر الشرطة في حوض بناء السفن يادانابون في ماندالاي. وأثار وجودهم قلق السكان من أن تحاول السلطات توقيف عمال لمشاركتهم في التحركات المناهضة للانقلاب. وقرع المتظاهرون على الأواني في خطوة أصبحت رمزاً للتحدي مطالبين الشرطة بالمغادرة. إلا أن الشرطة أطلقت الرصاص الحي والمطاطي لتفريق المتظاهرين. وتسمع في فيديو، بثّه أحد السكان مباشرة عبر موقع «فيسبوك»، أصوات طلقات نارية مستمرة. وفي رانغون، العاصمة الاقتصادية للبلاد، نزل الاف المحتجين، بينهم ممثلون عن أقليات إثنية بالزي التقليدي، من جديد أمس إلى شوارع المدينة، حيث كرموا الشابة ميا ثوتي ثوانغ خاينغ، أول ضحية لقمع العسكريين والتي توفيت أول من أمس الجمعة.

(فرانس برس)

شرق غرب

غزة: ميثاق لمواجهة التطبيع الإعلامي

وقعت شخصيات من الفصائل في غزة وممثلون عن الأطر والكتل الصحافية المختلفة ميثاق شرف لمواجهة التطبيع الإعلامي مع الاحتلال الإسرائيلي، في حفل أقيم في مدينة غزة. وأكد المشاركون ضرورة عدم السماح بإجراء أي لقاءات إعلامية مع وسائل إعلام إسرائيلية، أو الظهور في وسائل إعلام تستضيف شخصيات إسرائيلية.

(العربي الجديد)

العراق: «الأطلسي» يعمل بموافقة الحكومة

قالت الحكومة العراقية، أمس السبت، تعليقاً على الإعلان عن توسيع حلف شمال الأطلسي مهامه في العراق إلى نحو ثمانية أضعاف، إنّ الحلف يعمل بموافقة الحكومة وبتنسيق معها. وأوضح مستشار الأمن الوطني العراقي، قاسم الأعرجي، في تصريح أوردته وكالة الأنباء العراقية (واع)، إن «الحلف يعمل مع العراق، ومهمته استشارية تدريبية وليست قتالية».

(العربي الجديد)

الجزائر: قرب انتخاب رئيس لمجلس الأمة

قرر مكتب مجلس الأمة، الغرفة العليا للبرلمان في الجزائر، أمس السبت، خلال اجتماع له، عقد اجتماع طارئ اليوم الأحد، لتحديد موعد عاجل لجلسة انتخاب رئيس مجلس الأمة، والذي يشغله بالنيابة صالح قوجيل، منذ شهر إبريل/ نيسان 2019. ويرتقب أن يتم تحديد جلسة الانتخاب يوم الخميس المقبل.

(العربي الجديد)

الأردن: انتقاد لحل حزب «الشراكة والإنقاذ»

اعتبر «المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان» طلب الحكومة الأردنية حلّ حزب «الشراكة والإنقاذ» انتهاكاً للحق في تأسيس الأحزاب والانضمام إليها. وشدد، في بيان له أمس السبت، على أنّ «الحق في تشكيل الأحزاب يعد من المرتكزات والأركان الأساسية للديمقراطية في أيّ دولة».

(العربي الجديد)

للحديث تتمة...

استانة التي تعطّل جنيف

عيسى سمسم

انتهت يوم الأربعاء الماضي جولة جديدة من جولات مسار أستانة، الذي ترعاه روسيا إلى جانب تركيا وإيران، كضامنين لكل من النظام والمعارضة في تطبيق ما يجري التوافق عليه، ببيان ختامي شبه مكرر، يؤكد الحفاظ على التهدئة في محافظة إدلب، التي ما زالت تُخترق بخَرق طرف روسي، رغم كل البيانات السابقة التي تؤكد الحفاظ على هذه الهدنة، حتى أن روسيا تشارك أحياناً بتأمين غطاء جوي لخروقات النظام. كذلك عكس البيان الختامي للجولة الأخيرة من مباحثات أستانة، بشكل واضح، الهدف الأساسي الذي تسعى موسكو إلى تحقيقه، وهو تعطيل جنيف، أو بالحد الأدنى تمييعه. وظهرت الرغبة الروسية في أن يكون مسار اللجنة الدستورية فضفاضاً من حيث الوقت، وغير قابل للتأثير الخارجي، بنيّة إبعاد الجهود الغربية عن دفع العملية الدستورية لتحقيق خرق حقيقي في أعمالها، خاصة أن الجولة الأخيرة من «أستانة» قد عُقدت عقب فشل الجولة الخامسة من مسار اللجنة الدستورية في جنيف. وكان وفد النظام قد كشف خلالها، بشكل صريح، أنه أتى إلى المسار لنقاش مواضيع دستورية، وليس لوضع صياغات دستورية، الأمر الذي يجعل مسار اللجنة فاقداً لأهميته وبحكم الفاشل، مع فشل المعارضة والمجتمع المدني، ومعهما المبعوث الأممي غير بيدرسن، في إقناع وفد النظام بكتابة حتى مادة، أو بند واحد، في مسوّدة الدستور الجديد للبلاد.

وبالرغم من إعلان الدول الضامنة لمسار أستانة دعمها للعملية السياسية وفق مسار جنيف، إلا أن مسار أستانة استطاع، منذ انطلاقته في يناير/ كانون الثاني 2017، تعطيل مسار جنيف الذي توقفت جولاته منذ بداية 2018، وتعطيل تطبيق القرار 2254 الخاص بالحل السياسي في سورية، واقتصار مسار جنيف على اجتماعات للجنة الدستورية، لم تحقق أي تقدم حتى الآن، وإهمال السلال الأخرى التي أقرها المبعوث الأممي السابق ستيفان دي ميستورا. في المقابل، تمكنت موسكو، بعد ابتداع مسار أستانة، من تمكين النظام من السيطرة على حلب ومعظم المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة في ريف حمص الشمالي وريف دمشق والمنطقة الجنوبية من أجل فرض شروط تفاوضية جديدة. وبالتالي، لم تكن روسيا قد تمكنت من تحويل مسار الحل السياسي من جنيف إلى أستانة، إلا أنها استطاعت من خلال أستانة فرض معادلات جديدة على الأرض لمصلحة النظام، من الصعب تجاوزها في أية مفاوضات مستقبلية.

معارك مأرب تستنزف الحوثيين

تحولت المعارك في مأرب إلى مصدر أساسي لاستنزاف مقاتلي جماعة الحوثيين بعد صد القوات الحكومية محاولاتها للتقدم في المحافظة اليمنية

عدن ـ **العربي الجديد**

دخلت المعارك في محافظة مأرب النفطية شرقي اليمن، أسبوعها الثالث، وسط نزيف بشري غير مسبوق ومقتل ما لا يقل عن 500 عنصر من القوات الحكومية ورجال القبائل من جهة والمقاتلين الحوثيين من جهة أخرى. ولم تسفر المواجهات في مأرب طيلة الأسبوعين الماضيين، عن تغير جوهري في خريطة النفوذ على الأرض، على الرغم من التعزيزات البشرية التي دفعت بها جماعة الحوثيين لمحاولة حسم معركة فاصلة تمكنها من وضع يدها على منابع النفط والغاز. وتكبدت جماعة الحوثيين العدد الأكبر من الخسائر البشرية جزاء اتخاذها وضعية الهجوم من محاور مختلفة والاستماتة في اختراق خطوط الدفاع الرئيسية للقوات الحكومية في الأطراف الغربية والشمالية الغربية لمحافظة مأرب، بهدف نقل المعركة إلى مناطق صحراوية وليست جبلية. وخلال الساعات الممتدة من ليل الجمعة وحتى صباح أمس السبت، أعلن الجيش الوطني اليمني، مقتل أكثر من 40 حوثياً في معركة مأرب، ما يرفع عدد الخسائر البشرية الحوثية منذ اندلاع المعارك في 7 فبراير/ شباط الحالي، إلى أكثر من 380 عنصراً على الأقل. وتُقتصر هذه الأرقام على الذين يُشيعون في مواكب رسمية أو تذاع ببيانات تشييعهم في وسائل إعلام تابعة للحوثيين.

ويظهر رصد أجرته «العربي الجديد» لبيانات النعي الواردة في وكالة سبأ التابعة لجماعة الحوثيين، منذ بداية التصعيد الحالي، نعي 380 عنصراً، معظمهم قيادات رفيعة تحمل رتب عميد وعقيد في الجيش التي تديره الجماعة. كما أظهرت بيانات النعي أن العاصمة اليمنية صنعاء تتصدر نزيف القيادات في صفوف الحوثيين بأكثر من 100 قيادي تليها ذمار بأكثر من 70، فيما توزعت باقي أرقام القتلى على محافظات مختلفة خاضعة لنفوذ الجماعة. ولا تزال هناك العشرات من الجثث التي يصعب انتشالها جراء المعارك، فضلاً عن أنه يتم تشييع مقاتلين من رجال القبائل في المناطق الريفية بعيداً عن وسائل الإعلام، ما يرجح أن الحصيلة النهائية للقتلى تتجاوز المعلن من الطرفين. وقال مصدر ميداني موال للحكومة اليمنية في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن العدد الأكبر من الخسائر في صفوف الحوثيين يسقط جراء الغارات الجوية لطيران التحالف الذي تقوده السعودية. ووفقاً للمصدر نفسه، تستهدف الغارات، في بعض الأحيان، دوريات دفع رباعي محملة بـ12 مقاتلاً أو أكثر، لافتاً إلى أن الهجمات بأنواع متتالية وعدم الاندفاع مرة واحدة خفّف حدة النزيف البشري في صفوف المليشيات.

واستغلت الحكومة اليمنية النزيف الكبير في صفوف الحوثيين في توجيه دعوات للقبائل في مناطق نفوذ الجماعة، بمنع إلحاق أبنائهم ضمن مواكب الموت التابع للحوثيين التي تشيع بالعشرات كل يوم، ورفض استغلالهم في معركة خاسرة لقتال إخوانهم اليمنيين خدمة للمشروع الإيراني، وفقاً لبيان نشره وزير الإعلام معمر الإرياني أول من أمس الجمعة.

واتهم المسؤول اليمني مليشيات الحوثيين بحشد المغرر بهم من أبناء القبائل والأطفال والمهمشين بالقوة والإكراه إلى ما وصفها بـ«محرقة مفتوحة في صحاري وجبال وديان محافظة مأرب».

> تتهم الحكومة الحوثيين باستخدام المدنيين «دروعا بشرية»

وقال الإرياني «إن مليشيا الحوثي وهي تواصل عملية الحشد والتعبئة للمغرر بهم، لا تبدو مكترثة بخسائرها البشرية الأكبر منذ بدء المواجهات، ولا مستشفيات وثلاجات صنعاء التي باتت عاجزة عن استقبال مزيد من القتلى والجرحى».

في موازاة ذلك، اتّهمت الحكومة اليمنية الحوثيين باستخدام المدنيين «دروعاً بشرية». وقال مسؤولان عسكريان موالِيان للحكومة لوكالة «فرانس برس» إن الحوثيين يستخدمون النازحين المقيمين في مخيم الزور في منطقة صروح في مأرب «دروعاً بشرية».

في المقابل، تكبدت القوات الحكومية خسائر بشرية أيضاً. وفي حين يُكتتم رسمياً على عدد القتلى في معركة مأرب، تكشف برقيات العزاء التي تبعثها قيادات الدولة في سقوط القادة البارزين، ان الجيش الوطني تعرض هو الآخر للإنهاك على الرغم من تموضعه في خانة الدفاع من وراء المتاريس والكتل الصخرية الضخمة.

وخلال الأيام الماضية، كشفت وسائل إعلام الحكومة، عن مقتل عدد من القيادات العسكرية الرفيعة، على رأسهم قائد لواء الصقور العميد أحمد الشرعبي، والعميد محمد العسودي قائد اللواء 203 مشاة، والعقيد بندر القطيبي قائد الكتيبة الرابعة باللواء 141 والعقيد محمد أحمد الباشا بن زَيْع، أحد قادة كتائب جبهة صروح. ويتجاهل طرفا المعركة جميع الدعوات الخارجية لوقف المعارك لا سيما بسبب المخاوف من تداعياتها الإنسانية.

وفيما أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أول من أمس عن «قلقها البالغ» إزاء تصاعد العنف في مأرب، حثت «جميع أطراف النزاع على اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين وممتلكاتهم وجميع البنى التحتية المدنية الأساسية».

في هذه الأثناء، أفرجت السلطات في محافظة حضرموت (شرق)، أمس السبت، عن 13 ناشطاً، أوقفتهم على خلفية احتجاجات اجتماعية يوم الخميس الماضي، بحسب ما أوردت وكالة الأناضول.

وقالت «قيادة الوقفة الشعبية السلمية» (لجنة شعبية) بحضرموت، في تدوينة عبر «فيسبوك»، إنه تم الإفراج عن المعتقلين الـ13. وأكدت على «التمسك بالحقوق القانونية للاستمرار في الاحتجاج لتحقيق المطالب المشروعة».

بدوره، أفاد صلاح بن هامل، أحد المفرج عنهم، عبر «فيسبوك»، قائلاً: «وقفتنا الحقوقية السلمية مستمرة، حتى نيل أبناء حضرموت حقوقهم غير منقوصة وأولها فتح مطار الريان الدولي»، والذي تتخذ الإمارات منه مقراً وقاعدة عسكرية لها منذ 2016، وترفض إعادة افتتاحه أمام حركة الطيران المدنية «لدواع أمنية».

وتشهد المحافظة، منذ ثلاثة أشهر، احتجاجات أسبوعية (كل خميس)، يشارك فيها العشرات، تنديداً بتردي الأوضاع المعيشية وغلاء الأسعار، كما يطالب المحتجون، بانتظام صرف مرتبات الموظفين مدنيين وعسكريين وأمنيين ووقف انهيار العملة المحلية.

صنعاء تتصدر نزيف القيادات في صفوف الحوثيين (محمد حمود/ Getty)

الحدث

اعلنت طهران انه «ما زال من المبكر إصدار الحكم النهائي» على السياسة الاميركية، التي قدمت ما يشبه بادرة حسن نية لإيران، إذ إنها لا تزال تتمسك بوقف البروتوكول الإضافي الذي أخضع البرنامج النووي الإيراني لعمليات التفتيش المفاجئ

سيلتقي غروسي مع صالحي في طهران اليوم (Getty)

الاتفاق النووي
إيران لا تتجاوب مع مبادرات الغرب

مفاعل ديمونا

انتقد وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف، امس، غياب اي رد فعل دولي بعد التقارير عن توسيع اسرائيل لمفاعل ديمونا النووي. وكتب على تويتر ان «اسرائيل تعمل على تطوير موقع ديمونا» قبل ان يفعّل اشارة الى ابرز المسؤولين الغربيين، متسائلا: «هل تهتمون بالتعليق؟».

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لا يزال شرط طهران الرئيسي، وهو رفع العقوبات الأميركية والتحقق من هذا الأمر عملياً، هو السائد لدى المسؤولين الإيرانيين، الذين لم يتجاوبوا حتى الآن مع كل مبادرات الغرب، وخصوصاً إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي تقدمت خطوتين رمزيتين للأمام، عبر تخفيف القيود المفروضة على تنقلات الدبلوماسيين الإيرانيين في نيويورك، وإبطال إجراء اتّخذه الرئيس السابق دونالد ترامب، وذلك بإقرارها رسمياً أمام مجلس الأمن بأنّ العقوبات الأممية التي رُفعت بموجب الاتفاق لا تزال مرفوعة.

وفي حين أعرب مسؤولون إيرانيون عن تفاؤلهم بالمبادرات الدبلوماسية الأوروبية وإمكانية رفع العقوبات الأميركية بشكل كامل، فإنهم في المقابل لم يتراجعوا عن قرار تعليق البروتوكول الإضافي الذي أخضع البرنامج النووي الإيراني لرقابة أممية صارمة وعمليات التفتيش المفاجئ، ابتداء من الثلاثاء المقبل، وهو الأمر الذي سيكون مدار بحث بين مسؤولين إيرانيين والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، الذي بدأ زيارة إلى طهران، أمس السبت. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، بيتر ستانو، أمس الأول، أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران والأطراف الأخرى بشأن الاتفاق النووي «ممكنة». وأوضح أن وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل «يعمل بجد لإعادة خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) إلى مسارها الصحيح، بما يتضمن إعادة إيران إلى الامتثال الكامل للاتفاق، والبحث عن كيفية جلب الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات». وأعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، أمس الأول، أن الولايات المتحدة قبلت عرضاً أوروبياً للتوسط في الحوار مع إيران، إلا أنها أكدت أن واشنطن لا تخطط لرفع العقوبات المفروضة على طهران قبل الانضمام إلى محادثات مع أوروبا بشأن البرنامج النووي الإيراني. وأكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، أمس السبت، أن الإدارة الأميركية الجديدة، بعد مرور شهر من تشكيلها «على أعتاب التخلي عن سياسة الضغوط القصوى»، عازياً ذلك إلى «الصمود منقطع النظير للشعب الإيراني في عدم الرضوخ للتنمّر، وتحمّل أقسى حرب اقتصادية وصمود الحكومة الإيرانية على حقوق الشعب بلغة دبلوماسية».

وأشار ربيعي، في مقال نشر في صحيفة «إيران» الرسمية، إلى القرارات الأميركية الأخيرة، مثل سحب إعلان الإدارة السابقة إعادة فرض العقوبات الأممية على طهران، وإلغاء القيود على تحركات أعضاء البعثة الإيرانية في نيويورك، معتبراً أنها «خطوات صغيرة ومؤشرات غير كافية ربما على حسن النيات الأميركية». وأضاف أن هذه الخطوات «ضئيلة وغير كافية جداً لإرضاء الشعب الإيراني الذي يتحمل أقسى صعوبات معيشية، على الرغم من التزامنا بالتعهدات والاتفاقيات الدولية».

وفيما أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية أنه «ما زال من المبكر إصدار الحكم النهائي» على السياسة الأميركية، فإنه أشار إلى أن «الأمل بعودة العقلانية إلى قرارات الولايات المتحدة قد ارتفع بشكل ملحوظ مقارنة بالشهور الماضية». لكنه توقع أن «ترفع العقوبات قريباً». وقال: «يمكننا أن نتوقع في الوقت الراهن، ونحن واثقون من أنه رغم التجاذبات الدبلوماسية التي تمثل مقدمة طبيعية لعودة جميع الأطراف إلى التعهدات، منها رفع العقوبات في المستقبل القريب، فإن المبادرات الدبلوماسية ستجد مفعولها بشكل جيد حتى الوصول إلى النتيجة المطلوبة»، من دون الكشف عن مزيد من التفاصيل عن هذه المبادرات.

لكن هذا التفاؤل الكبير الذي أبداه المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، لا يبدو أنه أقنع طهران بالتراجع عن تعليق البروتوكول الإضافي الذي أخضع البرنامج النووي الإيراني لرقابة أممية صارمة وعمليات التفتيش المفاجئ، إذ أكد ربيعي أن الحكومة ستنفذ هذا القرار الثلاثاء المقبل، لكنه اعتبر أن ذلك «لا يتعارض» مع التزام بلاده الاتفاق النووي «ولا يشكل مانعاً لردودنا المناسبة على أي خطوة أميركية تثبت حسن النيات في مسار عودة الطرفين إلى التعهدات».

من جهته، أكد رئيس البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي، في مقابلة مع موقع «خامنئي» الإعلامي الإيراني، أن «لا قيمة لأي توقيع (أميركي) للعودة إلى الاتفاق النووي من دون التحقق من رفع العقوبات عملياً». وأضاف أنه من دون رفع جميع العقوبات على بلاده «تبقى العودة الأميركية إلى الاتفاق بلا معنى». وقال «إذا ما أعلن رفع الحظر النفطي عن إيران، فإلى جانب ذلك يجب أن تُقدم ضمانات بألا تحدث مشكلة عملية في بيع النفط، وأن يتمكن المشتري من دفع السعر لإيران عبر النظام المصرفي العالمي». وأوضح رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي، الذي سيلتقي غروسي اليوم الأحد، للتلفزيون الإيراني أمس السبت، أن الزيارة تأتي بعد إعلان بلاده نيتها وقف عمليات التفتيش خارج اتفاق الضمانات، وهو نظام تفتيش ضمن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وتريد إيران أن يقتصر تعاونها مع الوكالة ابتداء من الثلاثاء المقبل على اتفاق الضمانات فقط، وهو نظام تفتيش على طهران الالتزام به كجزء من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وسيؤدي وقف إيران للبروتوكول الإضافي إلى توقف عمليات التفتيش المفاجئة لمنشآتها النووية. وأوضح صالحي أن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية «وافقت على الزيارة بالنظر إلى تعاملاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، مشيراً إلى أن طهران «ستناقش ملاحظات الوكالة في إطار اتفاق الضمانات والتعاون معها بعد وقف البروتوكول». وعن تقرير نشرته وكالة «رويترز» أمس الأول، نقلاً عن دبلوماسيين، عن عثور مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على آثار يورانيوم في موقعين إيرانيين بعد تفتيشهما خلال أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول الماضيين، فانتقد صالحي «تسريب المعلومات السرية للوكالة في وسائل الإعلام الدولية»، معتبراً أن ذلك «أمر مزعج لا يزال متواصلاً منذ سنوات، وأبدت الجمهورية الإسلامية اعتراضها على ذلك في رسائل شفهية ومكتوبة للوكالة». ورأى أن «تسريب هذه المعلومات له أهداف وأغراض سياسية»، داعياً إلى إعادة نظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آلياتها في نشر هذه التقارير «السرية»، وذلك «منعاً لعدم تكرارها في المستقبل».

ربيعي: من المبكر إصدار الحكم على السياسة الأميركية

تخت روانجي: لا قيمة لتوقيع أميركي من دون رفع العقوبات

فلسطين

«الشعبية» تشارك بالانتخابات... وخلاف عباس والقدوة يتصاعد

تصاعد الخلاف بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وعضو اللجنة المركزية لـ«فتح» ناصر القدوة، بشأن تشكيل قائمة موحدة في الانتخابات

رام الله ـ **نائلة خليل**

انضمت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى الفصائل الداعمة للانتخابات التشريعية المقررة في مايو/ أيار المقبل، فيما لا يزال الخلاف واضحاً بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي يترأس حركة «فتح»، وعضو اللجنة المركزية للحركة ناصر القدوة، الذي يسعى إلى تشكيل قائمة للانتخابات. وقررت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في مايو/ أيار المقبل. وأكدت مصادر، لـ«العربي الجديد»، أن غالبية الأصوات التي تمّ فرزها لأعضاء المجلس المركزي للجبهة، سواء في الشتات أو فلسطين المحتلة أو في المعتقلات، تؤيد توجه الجبهة للمشاركة في الانتخابات التشريعية. وأوضحت أنه سيُعلن، خلال الـ48 ساعة المقبلة، رسمياً توجه الجبهة للمشاركة في الانتخابات. إلى ذلك، طفت الخلافات الداخلية وسط حركة «فتح» بشأن تشكيل قائمة موحدة في الانتخابات التشريعية القادمة، أو التوافق على مرشح للرئاسة، إلى السطح. وظهر واضحاً الخلاف الحاد بين عباس والقدوة الذي يسعى إلى تشكيل قائمة للانتخابات. ونفت مصادر مطلعة، لـ«العربي الجديد»، توصل عباس إلى اتفاق بينه وبين القدوة يقضي بعدم تشكيل الأخير أو دعمه أي قائمة انتخابية للمجلس التشريعي في الانتخابات، وذلك بعكس ما صرّحت به مفوضية التعبئة والتنظيم لحركة «فتح» أمس السبت. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن «عباس التقى، مساء الجمعة، ناصر القدوة في مقر الرئاسة بحضور أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب، وعضو اللجنة المركزية حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج، ولم يخرج الاجتماع بأي اتفاق بين القدوة وعباس». وأكدت المصادر، التي اشترطت عدم ذكر اسمها، أن «القدوة ماضٍ بما بدأ به، وهو التشاور لدعم أو تشكيل قائمة للمجلس التشريعي تضم الكل الفلسطيني، وذلك بعد أن يئس من كل محاولات الإصلاح داخل حركة فتح، التي كانت تواجه إما بالرفض الصامت أو التهديد المباشر، كما جرى في اجتماع مركزية فتح في 24 يناير/ كانون الثاني الماضي».

وكان رئيس مكتب مفوضية التعبئة والتنظيم بحركة «فتح» منير الجاغوب، قد كشف، في تصريح له على صفحته على موقع «فيسبوك»، عن «عقد لقاء بين عباس والقدوة بحضور عدد من أعضاء اللجنة المركزية، وتمّ الاتفاق على وحدة الحركة والتزام قراراتها». ولفتت مصادر «العربي الجديد» إلى أن عباس أكد للقدوة ضرورة خضوعه لقرارات اللجنة المركزية للحركة، ودعاه إلى طرح أي رؤية أو انتقاد أمام الحركة لنقاشها، على أن يلتزم قرارها في نهاية الأمر مهما كان.

وأضافت المصادر: «من الواضح أن الرئيس (عباس) تحديداً بدأ يأخذ تحركات القدوة على محمل الجد، خاصة بعد تصريحاته النارية التي نشرت الجمعة الماضي، وجاءت خلال مداخلة له في ندوة سياسية عبر تقنية زوم، عقدها مركز إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت». ودعا القدوة في تصريحاته الأسير مروان البرغوثي إلى حسم أمره بالنسبة إلى الانتخابات التشريعية، وأكد دعمه له في الانتخابات الرئاسية. وقال إن «النظام السياسي الفلسطيني لم يعد قابلاً للإصلاح، بل يجب تغييره». وألمح القدوة إلى تهديد عباس له في اجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح» في 24 يناير الماضي. وقال، في مؤتمر بيرزيت: «إذا رحنا لهذا الكلام، أي خيار تشكيل قائمة للانتخابات التشريعية، لا يمكن أن نقبل دعماً من الخليج، سواء الإمارات أو قطر. الدعم يجب أن يكون فلسطينياً مائة في المائة. السؤال: هل يزبط أم لا؟ هذا يعتمد على الهمة».

نفت مصادر مطلعة توصل عباس والقدوة إلى اتفاق

أكد القدوة دعمه لمروان البرغوثي في الانتخابات الرئاسية (عصام ريماوي/الأناضول)

وبدأت مساعي أعضاء في مركزية حركة «فتح»، بإيعاز من عباس، بالحديث مع القدوة منذ أن قاطع الأخير، مساء 12 فبراير/ شباط الحالي اجتماع اللجنة المركزية، والتقى أعضاء من مركزية «فتح» يوم الاثنين الماضي، ومنهم جبريل الرجوب وسمير الرفاعي وروحي فتوح. وتحدث مع القدوة نائب رئيس الحركة محمود العالول وعضو مركزيتها عزام الأحمد لثنيه عن الجهود والمشاورات التي يقوم بها لإعداد قائمة انتخابية للمجلس التشريعي، التي وصفها القدوة بأنها المحاولة الأخيرة له، وإلا فلن يكون له دور سياسي في المستقبل إذا لم يستطع ذلك. ورفض القدوة الذهاب مع فتوح والرفاعي إلى قطاع غزة للتحضير للانتخابات، حيث قُسّمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خمس مناطق انتخابية، على أن تتولى كل مجموعة من أعضاء المركزية الإشراف على كل منطقة، في تحدٍّ واضح لقرارات عباس.

تقرير

يأمل المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، من خلال زيارته دمشق اليوم الأحد، أن يقنع النظام بتحديد آليات جديدة تمكن اللجنة الدستورية من البدء بمناقشة بنود الدستور

بيدرسن في دمشق اليوم
استمرار العبث باللجنة الدستورية السورية

امين العاصي

يحط المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، اليوم الأحد، في دمشق، لمقابلة مسؤولين في النظام السوري، وفي جعبته ملف واحد، وهو تحريك التفاوض حول الدستور، والذي عطله وفد النظام في الجولة الخامسة من اجتماعات لجنة شكّلتها الأمم المتحدة منوط بها وضع دستور جديد للبلاد، يأمل المجتمع الدولي أن يكون خطوة واسعة في طريق الحل السياسي للقضية السورية. وقبيل توجهه إلى العاصمة السورية، التقى بيدرسن بعدد من المسؤولين الروس في موسكو لحثهم، كما يبدو، على الضغط أكثر على النظام السوري لتحديد موعد للجولة السادسة من مفاوضات اللجنة الدستورية، على أن يدخل وفد النظام في مناقشة المبادئ الدستورية، وهو ما كان يرفضه هذا الوفد، الذي يحاول حرف اللجنة عن غايتها من خلال الحديث عن «المبادئ الوطنية». خلال 5 جولات من أعمال اللجنة. وتأتي زيارة المبعوث الأممي إلى دمشق، عقب اتصال هاتفي جرى بعد انتهاء أعمال الجولة 15 من مسار أستانة، الأربعاء الماضي، بين وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، ووزير خارجية النظام فيصل المقداد. وذكرت وسائل إعلام تابعة للنظام أن لافروف أكد دعم بلاده للعملية السياسية، وعمل لجنة مناقشة الدستور في جنيف بقيادة سورية ومن دون أي تدخّل خارجي.

كما تأتي الزيارة بعد تلميح روسي عن مسؤولية النظام السوري عن تعطيل أعمال اللجنة الدستورية، في تطور ربما يدفع النظام إلى مراجعة مواقفه منها، والاتجاه نحو تفعيل أعمالها. وفي تصريحات تحمل تحذيرات مبطنة، قال المبعوث الروسي الخاص إلى سورية الكسندر لافرنتييف، في تصريحات عقب محادثات «أستانة 15» في مدينة سوتشي الروسية، «حان الوقت دستورية بديلة في دمشق»، مشيراً إلى أنها لن تحظى بقبول دولي. وبيّن أنه أجرى مباحثات وصفها بـ«المفيدة والمطولة» مع بيدرسن في سوتشي، مشيراً إلى وجود «تطورات إيجابية» رافضاً الكشف عنها. وزعم أن موسكو ليس لديها «كل أدوات التأثير على دمشق»، معتبراً أن «الدور الروسي يقتصر على تقديم التوصيات للنظام، والقرار يجب أن تتخذه الحكومة السورية». ويأمل المبعوث الأممي أن يقنع النظام السوري، والذي عطله وفد النظام في الجولة الخامسة من اجتماعات لجنة شكّلتها الأمم المتحدة منوط بها وضع دستور جديد للبلاد، يأمل المجتمع الدولي أن يكون خطوة واسعة في طريق الحل السياسي للقضية السورية. وقبيل توجهه إلى العاصمة السورية، التقى بيدرسن بعدد من المسؤولين الروس في موسكو لحثهم، كما يبدو، على الضغط أكثر على النظام السوري لتحديد موعد للجولة السادسة من مفاوضات اللجنة الدستورية، على أن يدخل وفد النظام في مناقشة المبادئ الدستورية، وهو ما كان يرفضه هذا الوفد، الذي يحاول حرف اللجنة عن غايتها من خلال الحديث عن «المبادئ الوطنية». خلال 5 جولات من أعمال اللجنة. وتأتي زيارة المبعوث الأممي إلى دمشق، عقب اتصال هاتفي جرى بعد انتهاء أعمال الجولة 15 من مسار أستانة، الأربعاء الماضي، بين وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، ووزير خارجية النظام فيصل المقداد. وذكرت وسائل إعلام تابعة للنظام أن لافروف أكد دعم بلاده للعملية السياسية، وعمل لجنة مناقشة الدستور في جنيف بقيادة سورية ومن دون أي تدخّل خارجي.

كما تأتي الزيارة بعد تلميح روسي عن مسؤولية النظام السوري عن تعطيل أعمال اللجنة الدستورية، في تطور ربما يدفع النظام إلى مراجعة مواقفه منها، والاتجاه نحو تفعيل أعمالها. وفي تصريحات تحمل تحذيرات مبطنة، قال المبعوث الروسي الخاص إلى سورية الكسندر لافرنتييف، في تصريحات عقب محادثات «أستانة 15» في مدينة سوتشي الروسية، «حان الوقت دستورية بديلة في دمشق»، مشيراً إلى أنها لن تحظى بقبول دولي. وبيّن أنه أجرى مباحثات وصفها بـ«المفيدة والمطولة» مع بيدرسن في سوتشي، مشيراً إلى وجود «تطورات إيجابية» رافضاً الكشف عنها. وزعم أن موسكو ليس لديها «كل أدوات التأثير على دمشق»، معتبراً أن «الدور الروسي يقتصر على تقديم التوصيات للنظام، والقرار على عقد الجولة السادسة فإنه سيفشلها كما جرت عادته»، مضيفاً: «سوف يماطل (النظام) ويسوّف، ويذهب بعيداً عن الصيغ الدستورية والمضامين التي يجب أن تُبحث في الجولة المقبلة». وأوضح أن النظام يريد كسب الوقت ليس أكثر، حتى يصل إلى منتصف العام الحالي لإجراء انتخابات رئاسية، أشبه بـ«الاستفتاء الوهمي على استمرار بشار الأسد في السلطة». وأمل أن ينجح بيدرسن في «فتح سلال التفاوض الأخرى، وأبرزها الانتقال السياسي والانتخابات، من خلال تحرك دولي واسع»، لكنه أستدرك أنه «للأسف، لم تحسم الإدارة الأميركية الجديدة موقفها بعد من المسألة السورية، وروسيا مرتاحة لهذا الوضع، وهي تسعى إلى ديمومة اللجنة الدستورية بعيداً عن السلال التفاوضية الأخرى التي أقرتها الأمم المتحدة من خلال المبعوث الأممي السابق ستيفان دي ميستورا».

وتصر المعارضة السورية على أن تبدأ اللجنة بمناقشة المبادئ الدستورية، وأبرزها حقوق المواطنة المتساوية، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، والتداول السلمي للسلطة، وحظر التمييز، وإقامة دولة مدنية ديمقراطية. بينما يصر وفد النظام على مناقشة ما يسمّيه بـ«الثوابت الوطنية» وأهمها «سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها ومواصلة مكافحة الإرهاب»، وفق رئيس وفد النظام إلى اللجنة الدستورية، أحمد الكزبري. كما لا يزال النظام مصراً على أن مهمة اللجنة تنحصر في مناقشة الدستور الذي وضعه في 2012، والذي يعطي منصب الرئيس سلطات مطلقة في إدارة البلاد، بينما تريد المعارضة السورية دستوراً جديداً يقلص صلاحيات الرئيس ويقطع الطريق أمام بشار الأسد للترشح لدورة جديدة.

وفي السياق، لا يتوقع الباحث السياسي في «مركز الحوار السوري»، محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، أي انفراجة في أعمال اللجنة الدستورية. وقال «هي حتى الآن مجرد إضاعة للوقت. يحاول النظام وحلفاؤه من خلالها كسب الشرعية السياسية والادعاء بأنهم يسيرون في طريق الحل السياسي». وأضاف: «قد يقوم الروس بالضغط على النظام لإبداء نوع من المرونة الشكلية في بعض القضايا التفصيلية، مثل قبول ما يطرحه بيدرسن، ولكن هذا النظام لن يعدم وسيلة للتعطيل بطرق أخرى، وإن قبل كل المقترحات شكلياً».

وتوقّع الجباوي أن يحدد المبعوث الأممي في دمشق موعد الجولة السادسة من أعمال اللجنة الدستورية، مشيراً إلى أن جدول أعمال هذه الجولة، في حال انعقادها، «سيكون نفس جدول أعمال الجولة الخامسة التي عطلها النظام»، موضحاً أن مهمة الجولة المقبلة ستكون البحث في المبادئ الدستورية، وأعرب عن قناعته بأن النظام «حتى لو وافق

المحت روسيا إلى مسؤولية النظام عن تعطيل أعمال اللجنة

الجباوي: النظام سيُفشل الجولة السادسة كما جَرت عادته

شرق غرب

تثبيت حكم سجن نافالني

ثبّتت محكمة استئناف في موسكو، أمس السبت، الحكم بالسجن الصادر بحق المعارض الروسي اليكسي نافالني الملاحق بقضايا عدة، مع تخفيف المدة بشكل طفيف إلى عامين ونصف العام. وكانت محكمة أدنى حكمت على نافالني، مطلع شهر فبراير/شباط الحالي، بالسجن مدة عامين وثمانية أشهر لانتهاكه شروط إطلاق سراحه أثناء تعافيه في ألمانيا من تسمم بغاز الأعصاب يلقي باللوم فيه على الكرملين.

(فرانس برس)

قتلى من «الحشد» و«داعش» شمالي بغداد

أكدت خلية الإعلام الأمني العراقية، أمس السبت، سقوط قتلى من «الحشد العشائري» وتنظيم «داعش»، خلال مواجهات في منطقة الطابي التابعة لمدينة الطارمية شمال العاصمة بغداد. وقالت الخلية في بيان إنه «بناءً على معلومات استخبارية دقيقة، تم تنفيذ مداهمة تستهدف مجموعة من عناصر داعش في بساتين الطابي بغداد، تخللتها اشتباكات أدت إلى مقتل خمسة من التنظيم بالإضافة لمقتل عنصرين من «الحشد العشائري» وإصابة جندي.

(العربي الجديد)

غارات روسية في البادية السورية

شنّت الطائرات الحربية الروسية غارات جديدة، أمس السبت، على مواقع مفترضة لتنظيم «داعش» في البادية السورية. وذكر الناشط خالد بهاء الدين، لـ«العربي الجديد»، أن الطائرات الروسية شنّت عشرات الغارات خلال ساعات في البادية السورية الممتدة على أطراف محافظات حلب وحمص وحماة ودير الزور، ما أوقع خسائر بشرية في صفوف عناصر التنظيم يصعب التكهن بعددها. من جهته، تحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مقتل 21 عنصراً من التنظيم خلال 24 ساعة.

(العربي الجديد)

بورتريه

لم يكن نمو اليمين الشعبوي الاميركي عفوياً في السنوات الأخيرة، كما لا يُعدّ فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة مجرد تتويج لصعوده وحسب، إذ إن استمراريته تنبع من وجود أب مالي يُساهم في إبرازه: روبرت ميرسر

روبرت ميرسر

«الأب المالي» لليمين الشعبوي في الولايات المتحدة

طارق النعيمات

«أنا سعيد بأن أعيش حياتي من دون أن أقول أي شيء لأي شخص»، هكذا قال يوماً روبرت ميرسر، رجل الأعمال الأميركي الذي كان له دور فاعل بصعود دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة عام 2016، والذي وصفه المستشار السابق لترامب ستيف بانون بأنه «الرجل الاستراتيجي الذي يقف خلف ثورة ترامب». الرجل معروف بتمويله حملات الكراهية ضد الإسلام، وبكونه الداعم الأكبر للموقع الإخباري اليميني «برايتبارت». ميرسر، كان خلف تمويل شركة التلاعب بالرأي العام الشهيرة «كامبريدج أناليتيكا»، وبصماته موجودة في أبرز المنابر الإعلامية والسياسية لليمين الشعبوي، بالتالي لا غرابة من وصفة بـ«الأب المالي والاستراتيجي لليمين الشعبوي في أميركا وأوروبا».

وصنع ميرسر لنفسه دوراً قوياً ومتجذراً في الحياة السياسية الأميركية، عبر قنوات شرعية مؤطرة بقوانين تمويل الحملات الفيدرالية، لكنه ليس ممولاً عادياً، بل يمكن القول إنه أقرب للممول الأيديولوجي صاحب الاستراتيجية بعيدة المدى. فبينما يقف خلف ثورة ترامب»، الرجل معروف بتمويله حملات الكراهية ضد الإسلام، وبكونه الداعم الأكبر للموقع الإخباري اليميني «برايتبارت». ميرسر، كان خلف تمويل شركة التلاعب بالرأي العام الشهيرة «كامبريدج أناليتيكا»، وبصماته موجودة في أبرز المنابر الإعلامية والسياسية لليمين الشعبوي، بالتالي لا غرابة من وصفة بـ«الأب المالي والاستراتيجي لليمين الشعبوي في أميركا وأوروبا».

وصنع ميرسر لنفسه دوراً قوياً ومتجذراً في الحياة السياسية الأميركية، عبر قنوات شرعية مؤطرة بقوانين تمويل الحملات الفيدرالية، لكنه ليس ممولاً عادياً، بل يمكن القول إنه أقرب للممول الأيديولوجي صاحب الاستراتيجية بعيدة المدى. فبينما يتركز اهتمام شركات التمويل ورجال الأعمال على شخصية المرشح والمصلحة التي يمكن أن تحققها سياساته، يدعم ميرسر المشاريع الاستراتيجية التي تعمل على نشر الأفكار التي يؤمن بها لكي يخلق رأياً عاماً مؤيداً لها، ويمهد الطريق لوصول شخصية سياسية تعبّر عن هذه الأفكار.

بحسب تقرير لمجلة «نيويوركر»، لا تفاصيل كثيرة عن توجهات ميرسر السياسية في بداية حياته المهنية، لكنه كان شغوفاً بعمله إلى حد كبير، وشغوفاً بالأرقام، حتى أنه أخذ إجازة غير مدفوعة في شركة «أي بي أم» التي كانت رائدة بصناعة الحواسيب في الثمانينيات، ليتفرغ لتطوير خوارزمية خاصة ببرامج للترجمة. وفيما بعد استفادت شركتا «غوغل» و«أبل» من الخوارزمية التي عمل عليها، في برنامجي «غوغل ترانسليت» و«أبل سيري». العمل مع شركة تكنولوجيا لا يكفي لتصبح مليونيراً يؤثر في السياسة وممارساتها، ومن هنا كان الانتقال الجذري الذي حوّل ميرسر من مبرمج بارع للحواسيب، إلى قطب مالي يرعى مشاريع اليمين الشعبوي، وبوصف بأنه «رجل الأعمال الذي يملك حصصاً في الرئاسة الأميركية». انضم ميرسر للقطاع المالي، حين كانت الشركات المرتبطة بـ«وول ستريت» تحقق أرباحاً خيالية من تقلبات الأسهم والسندات والمضاربات التجارية. وعندما اتسع القطاع وكثرت تعقيداته، بدأت الشركات باستقطاب أساتذة جامعات وعلماء لوضع استراتيجيات خلاقة تستطيع أن تنافس وتحقق الأرباح. لفت ميرسر الأنظار سريعاً، ووظف مهاراته لابتكار خوارزمية ترسم مساراً للمستثمرين لانتقاء الأوقات الأفضل لعمليات المداولة في البورصة. واستطاعت الخوارزمية معالجة ملايين البيانات ودراسة حالات صعود وهبوط الأسهم، للتنبؤ بالأوقات الأفضل لعقد الصفقات. ومن هنا بدأ الصعود السريع لميرسر وبدأت الثروة تتراكم للشركة التي عمل لصالحها «رينيسانس تكنولوجيز». شقّ ميرسر طريقه بشركة «رينيسانس تكنولوجيز» وتولى دفة إدارتها العامة، ولم تتغير شخصيته كثيراً، فوفقاً لـ«نيويوركر»، أخبر ميرسر زميله في إحدى المرات أنه يفضل صحبة القطط على البشر، لكن مع تزايد الثروة المالية للرجل، بات أكثر استعداداً لإشهار مواقفه السياسة.

تأييد لنظريات المؤامرة

عبّر ميرسر لمقربين منه عن قناعات تتقاطع مع أفكار المؤمنين بنظريات المؤامرة، الذين يتركزون بشكل رئيسي داخل تيار اليمين الشعبوي. وفي مثال على ذلك، أبدى ميرسر اعتقاده بأن عائلة كلينتون دبّرت عمليات قتل لخصومها، وأنها تورطت في تجارة المخدرات مع وكالة الاستخبارات الأميركية «سي آي إيه»، وذلك استناداً إلى تقرير صحافي مشكوك في مصدره نشر في جريدة محافظة بالتسعينيات.

وفي عقيدة ميرسر أيضاً، إيمان بتحجيم دور الحكومة وعدم قيامها بالتدخل أو دعم القطاع الخاص، على الرغم من أن أحد المشاريع التي عمل عليها في «أي بي أم» تم تمويله من برنامج «داربا» العسكري في وزارة الدفاع «البنتاغون». كما أن ميرسر يهوى جمع الأسلحة في منزله الفخم على أحد شواطئ لونغ أيلند نيويورك، ولجأ إلى حيلة قانونية، للاستحصال على رخصة لحمل سلاح شخصي، فتم تسجيله كمتطوع في الشرطة المحلية في مسقط رأسه بمدينة نيومكسيكو، لكن ميرسر تخلى عن الرخصة عندما تسربت التفاصيل لوسائل الإعلام ونشرتها وكالة «بلومبيرغ». ومعروف عن ميرسر أيضاً أنه يكره النخب السياسية ويعتقد بفساد أغلبها سواء كانت من الحزب الجمهوري أم الديمقراطي، ويُكنّ كرهاً استثنائياً لعائلة كلينتون، وهو على قناعة بأن النخب السياسية خانت ثقة الأميركيين، على الرغم من أن ميرسر يعتبر جزءاً أصيلاً من النخب السياسية، وأباطرة المال الذين يكنّ لهم الاحتقار.

العلاقة مع بانون

برز تأثير ميرسر عندما توثقت علاقته مع ستيف بانون، العقل الاستراتيجي لتيار اليمين المتطرف الصاعد، حينها كان بانون يخط طريقه بثبات بمجموعة أفلام وثائقية أنتجها، ويركز معظمها على فكرة فساد الطبقة السياسية وأنه لا بد من موجة تغيير. وأثناء عمله مع موقع «برايتبارت» اليميني، أقنع بانون ميرسر بضرورة الاستثمار في الموقع، وبالفعل دعم الملبونير اليميني الموقع بملايين الدولارات، وهو ما وضع بانون في مركز اتخاذ القرار في الموقع، وأصبحت بصمته واضحة في السياسة التحريرية. وحقق الموقع نجاحاً كبيراً في أوساط المحافظين الأميركيين، إذ انتهج خطاً تحريرياً مختلفاً عن وسائل إعلام اليمين الأخرى، فقد جمع الأصوات المتطرفة شديدة الانتقاد للنخب الديمقراطية والجمهورية، واستخدم احدث تقنيات التكنولوجيا كي يزيد انتشار الموقع، وبالفعل وصل عدد مرتادي صفحات الموقع الدائمين إلى أكثر من 20 مليون. انخرطت ريبيكا آبطة روبرت ميرسر في إدارة الموقع أيضاً، وكانت دائمة المتابعة لكل خبر ينشر، بل كانت تزود المحررين بملاحظات حول قواعد اللغة بشكل دائم. وعن طريق ريبيكا أيضاً قام ميرسر بتمويل منصة «بارلر» التي لعبت أخيراً دوراً بارزاً في حشد أنصار ترامب لاقتحام الكونغرس الأميركي في واشنطن في 6 يناير/كانون الثاني الماضي. وعلى الرغم من قطع الخدمات التقنية للموقع من قبل معظم الشركات الأميركية، بسبب تورط الموقع في التحريض على العنف، إلا أن عائلة ميرسر ما زالت الداعم الأكبر له.

الدور الأبرز لميرسر، كان في انخراطه بتكوين شركة «كامبريدج أناليتيكا»، هذا الكيان الذي له دور فاعل وأساسي بإيصال اليمين في أميركا وبريطانيا إلى السلطة وتحقيق نجاحات هامة في الانتخابات. تجمع الشركة بين الخبرة التقنية وفن التلاعب النفسي بالجماهير، والتقنيات الاستخبارية في تشويه صورة الخصوم وغسيل الأدمغة. عرف ميرسر من خلال خبرته التقنية الطويلة، كيفية التنبؤ بالسلوك البشري من خلال برامج وخوارزميات تجمع ملايين المعلومات وتعالجها، لكي يتم فهم ما يدور بأذهان الجماهير وكيف يمكن التأثير في تكوين آرائها السياسية. وبالفعل كان للشركة دور بارز عام 2016 في نجاح حملة «بريكست» في التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأدت الشركة دوراً حاسماً بتزويد حملة ترامب ببيانات نحو 200 مليون أميركي على «فيسبوك»، وتوجيه رسائل سياسة دعائية مضللة تتضمن نظريات مؤامرة وشيطنة للأقليات والمسلمين والقيادات السياسية من الحزب الديمقراطي، خصوصاً هيلاري كلينتون.

لكن استثمار ميرسر في «كامبريدج أناليتيكا» تعرّض لضربة موجعة بعد تحقيق مصور للقناة الرابعة البريطانية كشفت فيه تورط الشركة بالتلاعب بالرأي العام في دول مختلفة في العالم، من خلال أساليب الابتزاز الجنسي والمالي، وبث الأكاذيب، واللعب على المشاعر بدلاً من الحقائق. وهو ما أدى لإقالة مدير الشركة اليكسندر نيكس، ومن ثم الإعلان عن إغلاق المؤسسة برمتها.

«لقد وضع ميرسر حجر الأساس لثورة ترامب»، هكذا وصف بانون دور ميرسر في وصول ترامب لرئاسة أميركا، فقد وجد تيار اليمين، البديل الوريث السياسي لحركة «حزب الشاي» (بدأ بالتشكل في عام 2009، وأعلن عنه رسمياً عام 2013)، في الشخص المناسب لتجسيد هوية التيار وتوحيد أنصاره. وعلى الرغم من انعدام الخبرة السياسية لدى ترامب، لأن معظم حياته المهنية تمحورت حول إدارة الثروة التي ورثها من والده ونجوميته في برامج تلفزيون الواقع، إلا أن شعبية ترامب تصاعدت بشكل كبير بسبب طريقته في التعبير عن آرائه السياسية، فهو «لا يعرف المجاملة والنفاق» ككل النخب السياسية الفاسدة، حسبما يرى أنصار التيار اليميني. ووفق تعبير باتريك كادبل، إنه «مستر سميث» أي ذلك الرجل الذي سيقطف ثمار حركة الجماهير الغاضبة والتي تشعر بخيانة القيادات السياسية لها (وفقاً لرواية 1984 للكاتب جورج أورويل). وكادبل عمل في حملة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر وكان له دور بفوزه في انتخابات 1976، قبل أن يلتحق بتيار اليمين. أمن كادبل بأن الأميركيين بحاجة لرئيس غير تقليدي لا يشكل امتداداً للنخب السياسية، وكان يعتقد أنه مع حلول عام 2016 كان الأميركيون مهيئين أكثر من أي وقت آخر لذلك الرئيس الذي سماه «مستر سميث».

دعم ترامب

التقط بانون فكرة كادبل بسرعة ونقلها لميرسر، وسرعان ما توطدت العلاقة بين ميرسر وترامب، فالأخير وجه مألوف بالنسبة لرجل الأعمال، الذي رأى أن الاستثمار به أهم مشاريعه السياسية. التغيير الحاصل على قانون تمويل الانتخابات الأميركية الفيدرالية عام 2010، الذي ألغى الحد الأقصى للمبالغ المالية التي تُمكّن الشركات والأفراد من تمويل الانتخابات الأميركية، شكّل فرصة ذهبية بالنسبة لأباطرة المال في الولايات المتحدة للتأثير في السياسة بشكل أكبر. وأحسن ميرسر استغلال تلك الفرصة بدعم سخي لترامب وحملته وتزويده بالخبرات الاستراتيجية لبانون و«كامبريدج أناليتيكا» وبالدعم الإعلامي من خلال موقع «برايتبارت». وبطبيعة الحال عملت ماكينة الحزب الجمهوري في الاتجاه نفسه مع إدراكها امتلاك ترامب قاعدة صلبة في الحزب، وتغلبه على منافسيه داخل الحزب بشكل ساحق، تحديداً تيد كروز. فوز ترامب لم يكن مفاجئاً لآل ميرسر وبانون، فقد سبق هذا الفوز سنوات طويلة من شحن الخطاب الهوياتي، وتأجيج أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة ضد النخب السياسية والنمط الاقتصادي القائم، وعلى الرغم من سطحية ترامب السياسية إلا أنه «مهرج رابح»، بحسب تعبير كادبل وبنظر بانون وميرسر. وحين فاز ترامب بالانتخابات بشكل خالف توقعات وسائل الإعلام التقليدية واستطلاعات الرأي، لم يضيّع ميرسر الوقت، فدفع برجاله المقربين ليكونوا داخل إدارة ترامب، فانضم إلى الفريق الرئاسي بانون وكيليان كونواي وجون بولتون، وكل هؤلاء عملوا لسنوات تحت جناح ميرسر.

لكن تحالف ميرسر - ترامب - بانون سرعان ما تصدع، فطريقة الرئيس الأميركي السابق في العمل تختلف تماماً عن منهجية ميرسر- بانون الاستراتيجية، كما أن أغلب الشخصيات التي دفع بها ميرسر غادرت إدارة ترامب لأسباب مختلفة، ليس أقلها شخصية الأخير الاندفاعية الفوضوية، وتراكم أخطائه وتراجع شعبيته بشكل متسارع وخصوصاً بعد وباء كورونا. وهو ما أدى بالنهاية إلى ابتعاد ميرسر عن حملة إعادة انتخاب ترمب، إذ لم تتعدّ تبرعاته المليون دولار للحملة مقارنة بنحو 35 مليونا عام 2016، ربما لأنه فهم مبكراً أن الاستثمار بترامب ليس جيداً على المدى الطويل.

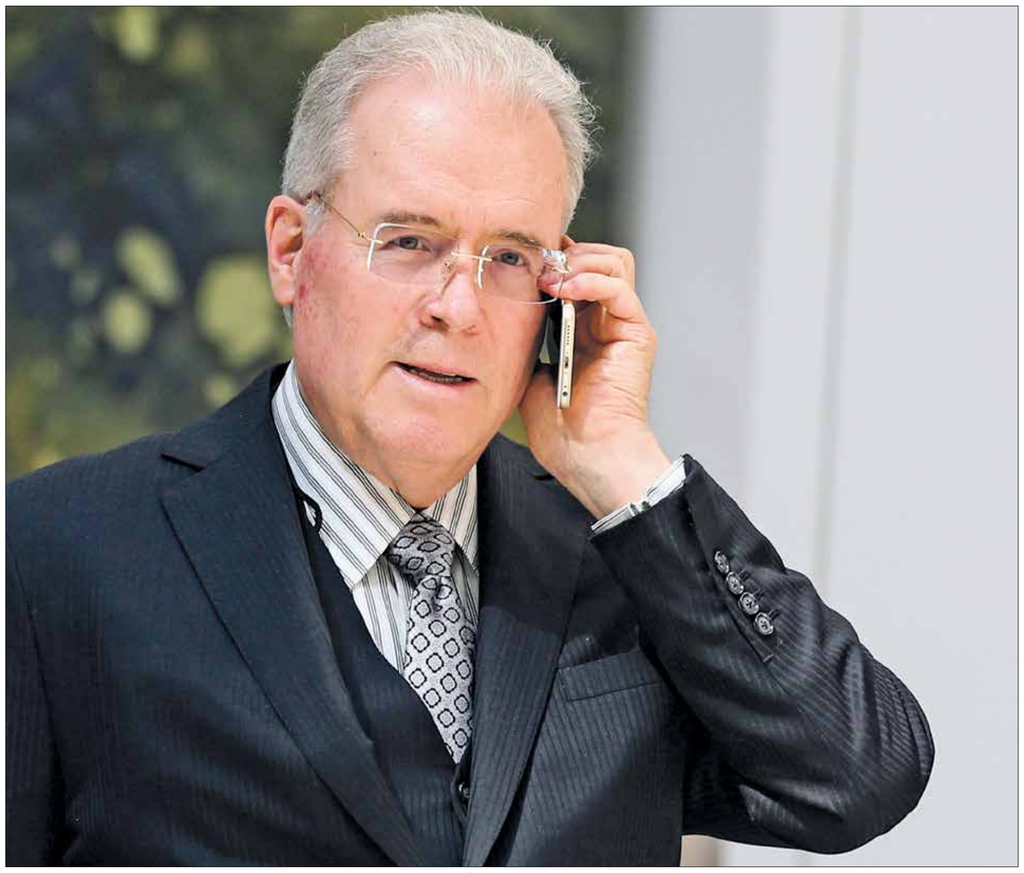

يوصف ميرسر بأنه رجل الأعمال الذي يملك حصصاً في الرئاسة الأميركية (أوليفر كونتوريراس/Getty)

دعم مستمر لعشرات المؤسسات

رغم خسارة دونالد ترامب (الصورة)، إلا أن التراهبة اليمينية ما زالت موجودة بقوة في أوساط المحافظين الأميركيين، الذين تراجع تيارهم التقليدي بنحو حاد لمصلحة تيار اليمين الشعبوي. لذلك، لن يغيب اسم آل ميرسر عن الساحة السياسية قريباً، فما زالت عشرات المؤسسات اليمينية تتلقى دعماً مستمراً منهم، ولا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أوصلت ترامب قائمة، وهو ما ينبئ ببقاء اليمين كأحد أقطاب السياسة في أميركا حتى الأشعار آخر.

نظريات النووي والاحتباس الحراري

يعتبر رجل الأعمال الأميركي روبرت ميرسر، أن خطر الأسلحة النووية مبالغ به، وأن الأشعة النووية يمكن أن تكون لها آثار إيجابية على صحة الإنسان، وأن الاحتباس الحراري هو أمر مختلق وغير موجود. ومن هذا المنطلق، موّل مؤسسة برئاسة عالم كيميائي مشكك بالاحتباس الحراري، وهو آرثر روبنسون. أكثر من ذلك، حاول ميرسر استخدام نفوذه لدى إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، لكي يتم تسليم روبنسون منصباً حكومياً.

ستيف بانون: وضع ميرسر الحجر الأساس لثورة ترامب

زوّدت شركة اسسها ميرسر حملة ترامب ببيانات 200 مليون اميركي

رصد

حرب بيانات بين السودان وإثيوبيا

ردت وزارة الخارجية السودانية أمس السبت بعنف على بيان نظيرتها الإثيوبية الذي اتهم الخرطوم، وتحديداً المكون العسكري، بالعمل لصالح طرف ثالث

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

تصاعد التوتر وحرب الاتهامات والبيانات بشكل غير مسبوق، أمس السبت، بين إثيوبيا والسودان، على خلفية الأزمة الحدودية بين الدولتين، والتي زاد في تأجيجها أخيراً اتهام أديس أبابا للعسكريين السودانيين بالترويج لصراع يخدم مصالح طرف ثالث». وعلى الرغم من بيان سوداني حاد ضد إثيوبيا رداً على هذا الاتهام، لم تتراجع الأخيرة عنه. ووصف السودان في بيان صادر عن وزارة الخارجية، أمس، اتهام إثيوبيا له بـ«العمالة لأطراف أخرى»، بأنه «إساءة وإهانة بليغة لا تغتفر»، مطالباً أديس أبابا بالكف عما وصفها بالادعاءات التي لا يسندها حق بشأن مسألة الحدود بين البلدين، والتصرف وفقاً للقانون والمصلحة العليا لشعبها وحسن الجوار. وجاء بيان وزارة الخارجية السودانية، ردّاً على بيان من نظيرتها الإثيوبية الخميس الماضي، ألمحت فيه إلى أنّ الحكومة السودانية تعمل في خدمة مصالح طرف ثالث. وقد دانت الخارجية الإثيوبية في بيانها وقتها، ما وصفته بـ«التصعيد والسلوك الاستفزازي للحكومة السودان بشأن مسألة الحدود مع إثيوبيا». وقالت إن «الصراع الذي يروج له المكون العسكري في الحكومة السودانية لا يمكن أن يخدم إلا مصالح طرف ثالث على حساب الشعب السوداني». وذكرت الخارجية السودانية أمس، أن نظيرتها الإثيوبية، «غاب عنها تاريخ الإباء الوطني، وحقائق الثورة السودانية الأخيرة، ولا يمكن من قام بها أن يقترف العمالة»، وذكرت أن «كل فئات الشعب السوداني وقيادته العسكرية والمدنية موحدة في مواقفها ودعمها الكامل لبسط سيطرة السودان وسيادته على كامل أراضيه وفق الحدود المعترف بها، التي تسندها الاتفاقيات والمواثيق الدولية». وأضاف البيان السوداني الذي اتسم بلهجة حادة: «ما لا تستطيع وزارة الخارجية الإثيوبية أن تنكره، هو الطرف الثالث الذي دخلت قواته مع القوات الإثيوبية المعتدية إلى الأرض السودانية»، مطالباً أديس أبابا «بالكف عن ادعاءات لا يسندها حق ولا حقائق، ويفندها الموقف الإثيوبي التاريخي التقليدي». كذلك دعاها إلى «إعمال المصلحة العليا للشعب الإثيوبي، واستخلاص سياستها الخارجية من التوظيف غير المسؤول الذي تتعرض له حالياً». وأبدى بيان الخارجية السودانية استنكاره للموقف الإثيوبي، وقال إنه «في ظلّ وجود مبعوث الاتحاد الأفريقي في الخرطوم (محمد الحسن ولد لبات) لمحاصرة التصعيد وتمكين السودان وإثيوبيا من حل الإشكال الحدودي، وبموافقة القيادة الإثيوبية على مهمة المبعوث؛ خرجت وزارة الخارجية الإثيوبية ببيان مؤسف يخوّن تاريخ علاقات إثيوبيا والسودان، ويتنكر للتقدير المتبادل بين الشعبين».

وسرد البيان تاريخ الحدود السودانية الإثيوبية، والاتفاقيات الدولية بشأنها، مشيراً إلى أن الخارجية الإثيوبية «تتجنى وتبتذل صورتها بالقول إنها لا تعترف بالاتفاقيات الاستعمارية، وغريب أن تصف منليك الثاني، ملك إثيوبيا، بالمستعمر». وأضاف البيان: «إن الحدود السودانية الإثيوبية لم تكن قط موضع نزاع إلى أن جاء إلى وزارة الخارجية الإثيوبية من يسخّرها لخدمة مصالح شخصية وأغراض فئوية لمجموعة محددة، بمضي فيها مقامراً بمصالح عظيمة للشعب الإثيوبي، وبأمنه واستقراره، وبجوار لم يخنه». ولم يذكر البيان صراحة الجهة المقصودة بهذه الاتهامات. وطالب البيان إثيوبيا «إن كانت جادة في ادعاءاتها المستجدة في أراضي سبق لها أن أقرّت بسيادة السودان عليها، بالمضي إلى الخيارات القانونية المتاحة إقليمياً ودولياً، لا أن تهدد الأمن الإقليمي والدولي بالاضطراب الذي قد يجرّ إليه توظيف البعض للسياسة الخارجية لإثيوبيا لمصالحه الفئوية الضيقة». وأضاف أن «السودان يؤكد سيادته على الأرض التي تناقض إثيوبيا نفسها وتدعي تبعيتها لها، ويشدد على أنه لن يتنازل عن بسط سلطانه عليها. ويؤكد كذلك حرصه على تخطي الادعاءات الإثيوبية المستجدة وعودة إثيوبيا لاستئناف التزاماتها المعاهدات والمواثيق التي أبرمتها». ولكن يبدو أنّ أديس أبابا مصرّة على موقفها، على الرغم من حدة البيان السوداني. وفي السياق، قال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية، دينا مفتي، في تصريحات لقناة «الجزيرة» أمس: «السودانيون يدركون جيداً الطرف الثالث الذي نعنيه بشأن أزمة الحدود»، مضيفاً أنّ «الاتهامات السودانية لسياستنا الخارجية هي محاولة إربال فقط، ويفترض أن هناك اعترافاً متبادلاً بالاتفاق الحدودي لكن السودان انتهكه». وبدأت وتيرة الاحتقان الأمني على الحدود بين البلدين، والحرب الكلامية، في التصاعد منذ نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعد تحرير السودان لأراضي منطقة الفشقة الحدودية بعد أكثر من 25 عاماً من السيطرة الإثيوبية. وفي 13 يناير/ كانون الثاني الماضي، اتهم السفير الإثيوبي لدى الخرطوم بينال أمير، الجيش السوداني بالاستيلاء على 9 معسكرات داخل أراضي إثيوبيا، منذ نوفمبر الماضي، وسط نفي سوداني. وفي ظل «تعثر» مباحثات الحدود، يطالب السودان بوضع العلامات الحدودية مع إثيوبيا بناء على اتفاقية 15 مايو/أيار 1902 التي وقعت في أديس أبابا بين إثيوبيا وبريطانيا (نيابة عن السودان)، وتوضح مادتها الأولى الحدود الدولية بين البلدين.

اتهمت الخرطوم أديس أبابا بتوجيه «إهانة لا تغتفر» للسودان

الهمت إثيوبيا عسكر السودان بالعمل لصالح طرف ثالث (محمود حجاج/الأناضول)

تقرير

سد النهضة: حياد أميركي سلبي لا يخدم مصر

تشير القرارات الأميركية الأخيرة تجاه إثيوبيا ومصر، إلى أنّ إدارة جو بايدن تعتمد مبدأ الحياد في قضية سد النهضة إلى الآن، ولكن هذا الأمر لا يصبّ في مصلحة مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وصفت مصادر دبلوماسية مصرية وغربية مقيمة في القاهرة، القرار الأميركي بإلغاء ربط تعليق الولايات المتحدة مساعدات تبلغ قيمتها 272 مليون دولار لإثيوبيا، بالنزاع حول سد النهضة، وربطها بالنزاع الأهلي الداخلي في إقليم تيغراي الشمالي، بأنها رسالة مشتركة للقاهرة وأديس أبابا، بالتزامها «الحياد السلبي في المرحلة الحالية» إزاء ملف سد النهضة، خصوصاً إذا ما وُضع القرار الخاص بإثيوبيا في سياق متصل بالقرار الصادر نهاية الأسبوع الماضي، بالموافقة على صفقة بيع محتملة لصواريخ تكتيكية ذات هيكل جوي «بلوك 2» ومعدات ذات صلة، بتكلفة تقديرية تبلغ 197 مليون دولار لمصر.

وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، «تعتمد إجراء هذا التعديل على سياسة العقوبات ضدّ إثيوبيا، كنتيجة طبيعية لاهتمامها الكبير والواضح بالأوضاع الداخلية الإثيوبية - منذ ما قبل وصولها رسمياً إلى البيت الأبيض - وبالصراع بين حكومة أبي أحمد وقومية التيغراي، وذلك على خلفية قوة علاقة مسؤولين ودبلوماسيين سابقين من هذه القومية بشخصيات نافذة في إدارة بايدن كوزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومديرة مجلس السياسات الداخلية سوزان رايس. فضلاً عن عمل الشخصيات والمجموعات المساندة لإثيوبيا في واشنطن على الفصل بين قضية سد النهضة، وموقف الإدارة المعترض على السياسات الأخيرة لأبي أحمد، سواء في المعارك الأهلية وطريقة التعاطي مع المشاكل القومية بالداخل، أو في التصعيد السياسي مع السودان ومصر إقليمياً، بحيث أدى هذا الفصل إلى منح البيت الأبيض من اتخاذ مواقف حادة ضد أديس أبابا بشأن السد تحديداً، ومنع الخروج بتصريحات تُفسّر كدعم للموقف المصري، كما كان يحدث علناً في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب».

وأضافت المصادر أنّ الرأي المستقر في البيت الأبيض حالياً على إبقاء العقوبات الحالية المفروضة على أديس أبابا كما هي في إطارها الاستراتيجية بين البلدين، انطلاقاً من اعتقاد أميركي مترسخ في الدوائر الديمقراطية، مفاده بأنّ زيادة العقوبات على الدول الأفريقية وتكرار الأزمات معها سيؤديان إلى المزيد من تآكل النفوذ الأميركي في أفريقيا، جنوبي الصحراء، لمصلحة تعاظم النفوذ الصيني، خصوصاً في شرق القارة.

من ناحية أخرى، إنّ نزع سبب سد النهضة عن العقوبات القائمة بقدرها الحالي، مقابل الموافقة لمصر على صفقة التسليح برمزياتها المختلفة، يحمل تأكيداً لعدم رضى إدارة بايدن عن أي تلويح باستخدام القوة العسكرية لحل القضية. وهو الخيار الذي كان ترامب قد أشار إليه في الخريف الماضي، على الرغم من عدم ذكره تصريحاً في أي خطابات حول مصر رسمياً منذ بداية الأزمة، والاكتفاء بالتلميح له ضمنياً مرات عدة، من خلال تزامن اجتماعات رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بالقيادات العسكرية مع تعقد المفاوضات.

لكن المصادر المصرية أكدت أنّ الحياد السلبي تجاه الأزمة لا يصبّ البتة في مصلحة مصر، فمع صعوبة وتعقيد حسابات الحلول المتاحة أمامها لحسم القضية بالقوة، سواء لأسباب عسكرية أو جغرافية أو سياسية واستراتيجية دولية، وعدم سماح أميركا والصين والقوى الأوروبية بوصول النزاع إلى هذه النقطة، فإنّ القاهرة تحتاج إلى تدخل سياسي خارجي واضح في الأزمة قبل الملء الثاني للسد، بغية منعه لحين الاتفاق على قواعد التشغيل والملء في المراحل التالية. وتعكس التطورات الحالية بالتأكيد فشل المحاولات المصرية لتثبيت الموقف الأميركي الرسمي الضاغط على إثيوبيا أو استخراج أفضل ما كان يمكن توقعه من إدارة بايدن، من خلال جهود الحشد الدعائي والسياسي في واشنطن ونيويورك، على مدار الشهرين الأخيرين. وسبق أن كشفت «العربي الجديد» في التاسع من الشهر الحالي أنّ السفارة المصرية في واشنطن طلبت من شركة «براونستين هيات فاربر شريك» للعلاقات العامة والضغط السياسي، التركيز في الفترة المقبلة على ضمّ بعض السياسيين الأميركيين من ذوي الأصول الأفريقية، لإقناعهم بالمشاركة في الحملة التي تنتهجها مصر لتثبيت الموقف الأميركي الرسمي القائم حالياً من ملف سد النهضة، ومنع انجراف الإدارة الجديدة للبيت الأبيض للاستجابة للنشاط الدعائي المكثف لإثيوبيا بالاشتراك مع مجموعات واسعة من النواب ذوي الأصول الأفريقية.

لكن هذا التركيز المتأخر على سد النهضة، لم ينجح في تقريب المسافة بين قدرة كل من المصريين والإثيوبيين على الحشد في أوساط معينة، خصوصاً داخل الحزب الديمقراطي ومراكز الأبحاث، وتشجع تلك المواقع بالدعاية الإثيوبية التي تصنف مصر كطرف معتد على الحقوق السيادية ومحتكر لمياه النيل، وخصوصاً أنه تبيّن من الفعاليات واللقاءات التي شارك في تنظيمها بعض النواب السابقين لحساب الشركة - التي تتقاضى شهرياً 65 ألف دولار من مصر - مثل النائب الديمقراطي السابق عن الاسكا مارك بيجيتش، تركيزهم على قضايا أخرى تهمّ النظام الحاكم في مصر، في حين أنّ قضية سد النهضة تتطلب تركيزاً خاصاً، ولا سيما أنّ النظام المصري يعتبرها حساسة أكثر من أي وقت مضى حالياً.

وفي سياق متصل، كشفت مصادر مصرية مطلعة عن صدور تعليمات من المخابرات العامة لوسائل الإعلام المصرية وللمؤسسات السياسية والدبلوماسية المعنية، بعدم التعليق على التصريحات الصادرة من رئيس المفوضية القومية للحدود في السودان، معاذ تنقو، الخميس الماضي، حول احتجاج بلاده رسمياً، ضدّ مفوضية الاتحاد الأفريقي، لاعتمادها خريطة تضم مثلث «حلايب وشلاتين» ضمن حدود مصر الجنوبية، وقوله إن الخرطوم ستقدم مذكرات احتجاج من جهات بينها وزارة الخارجية للدفع بها عبر القنوات الرسمية للاتحاد الأفريقي. وأوضحت المصادر أنّ دائرة السيسي تعتبر مثل هذه التصريحات «محاولات من جهات داخل السودان لاستغلال حالة السيولة السياسية هناك، لضرب التنسيق القائم بين السيسي والمجلس السيادي حالياً، ضدّ أبي أحمد»، سواء في ملف سد النهضة أو الصراع الحدودي المتصاعد بين إثيوبيا والسودان، وأنه يجب تفويت الفرصة على إدخال القاهرة والخرطوم في خلافات قديمة مثل حلايب وشلاتين، أو هامشية مثل مشاكل المعابر الحدودية.

ويأتي ذلك بينما تراجع مبعوث مفوضية الاتحاد الأفريقي للسودان، محمد الحسن ولد لبات، عن تبنّي أو اعتماد الاتحاد لأي خرائط تؤكد تبعية مثلث حلايب الحدودي لمصر. وقال لبات في تصريحات إعلامية أمس، إنّ «المنظمة مررت فقط أوراقاً وصلت إليها من دولة عضو، إلى الدول الأخرى، وهذا لا يعني أنها تتبنى المحتوى».

تسعى مصر لوقف الملء الثاني للسد (جوادجو سو تراس/فرانس برس)

القاهرة تحتاج لتدخل سياسي خارجي واضح في أزمة سد النهضة

مساعٍ صدرية لتفكيك «دولة المالكي»

صراع مناصب داخل المؤسسات العراقية

يتحدث مراقبون في العراق عن مساع من قبل «التيار الصدري» لتفكيك ما يعرف بالدولة العميقة التي أسسها نوري المالكي، في حين يضع البعض الصراع بين الطرفين في إطار التنافس الحزبي

بغداد ـ **براء الشمري، محمد علي**

على مدار الأشهر التسعة الماضية، نجح «التيار الصدري» بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر، في تحقيق اختراق واضح داخل مفاصل مهمة في المؤسسات الحكومية والأمنية العراقية، من خلال تسمية شخصيات تابعة له أو قريبة منه في هذه المؤسسات، على حساب إزاحة أسماء أخرى محسوبة على حزب «الدعوة الإسلامية» وزعيمه نوري المالكي. وهو ما يراه مسؤولون وسياسيون عراقيون في بغداد، مندرجاً ضمن حرب غير معلنة مستمرة منذ أشهر من قبل الصدريين على غريمهم السياسي نوري المالكي، لتفكيك ما يُطلق عليه «دولة المالكي العميقة»، على الرغم من أنّ الأخير نفى في أكثر من مناسبة تهمة امتلاكه دولة عميقة في مؤسسات الدولة، معتبراً أنها محاولة للإساءة إليه. ويعتبر مراقبون التراشق وعودة الاحتقان بين الصدريين ومعسكر المالكي (ائتلاف دولة القانون)، غير متعلق بسباق الانتخابات المقبلة فحسب، بل أيضاً في حراك الصدريين لإقصاء المحسوبين على المالكي وفريقه من المناصب المهمة. وعلى الرغم من أنّ التفاهم السياسي الذي ولدت على إثره حكومة مصطفى الكاظمي، مطلع مايو/أيار الماضي، بكونها حكومة انتقالية مهمتها إجراء الانتخابات والتعامل مع الأزمتين المالية والصحية، اللتين ما زالتا تعصفان بالبلاد مخلّفتين خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة، إلا أنّ التغييرات في المناصب الحكومية ضمن ما يعرف في العراق بـ«الدرجات الخاصة»، مثل وكلاء الوزراء، ورؤساء الهيئات والمديرين العامين، والمستشارين، ورؤساء الجامعات، والسفراء، وصولاً إلى قادة الفرق والوحدات الأمنية والعسكرية في وزارتي الدفاع والداخلية والأمن الوطني والمخابرات والاستخبارات، بلغ عددها العشرات خلال الأشهر الماضية. بعض من تم تغييرهم أحيلوا للتحقيق بتهم تتعلق بالفساد، وآخرون للتقاعد بسبب السن القانوني، فيما نُقل قسم آخر لمناصب جديدة ضمن مفاصل حكومية أقل أهمية.

في السياق، تحدث نائب عراقي ضمن تحالف «النصر»، الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، لـ«العربي الجديد»، عن «عمليات إقالة ونقل أو إحالة إلى التقاعد، وكذلك الإحالة إلى القضاء بتهم الفساد، بحق شخصيات محسوبة على المالكي خلال الأشهر الماضية، تشغل مناصبها منذ سنوات وبعضها منذ عام 2007، إذ تسلمت المناصب إبان حكومة المالكي الأولى».

ولفت النائب الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أنّ «التغييرات الأخيرة في مكتب القائد العام للقوات المسلحة ومكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الإعلام والاتصالات، والبنك المركزي، وشبكة الإعلام العراقي، وكذلك هيئة الاستثمار ووكالة الاستخبارات بوزارة الداخلية (خلية الصقور)، واللواء الخاص بحماية المنطقة الخضراء، ووكالة وزارة الداخلية، فضلاً عن التغييرات في بعض القيادات الأمنية عقب التفجيرين في منطقة الباب الشرقي الشهر الماضي، خلقت توتراً بين المالكي والكاظمي».

وأوضح أنّ «كثيراً ممن تمت تسميتهم في إطار التغييرات الجديدة، كبدلاء عن السابقين، هم إمّا صدريون أو قريبون من طروحاتهم، أو متنافرون حزبياً مع نوري المالكي».

وقال المتحدث نفسه إنّ «الكاظمي واقع تحت تأثير مقتدى الصدر، وبدا متجاوباً مع كثير من شروطه ومطالباته في الفترة الأخيرة، ولعل الصمت الحكومي على الاستعراض الأخير لاتباع الصدر، وقبل ذلك هجومهم على متظاهري الناصرية (ما تسبب بمقتل وجرح العشرات منهم)، يؤكد ذلك». ولفت إلى أنّ «كثيراً من المناصب التي طاولها التغيير باتت فعلياً بيد شخصيات تتبع التيار الصدري، أو أنها مرضي عنها من قبل مقتدى الصدر»، مشيراً إلى أنّ «عدداً من التغييرات الأخيرة في المناصب الأمنية تمت بدفع أو ضغط من الصدر على حكومة الكاظمي، وهو ما بات يزعج أيضا معسكر الفصائل الولائية (الموالية لإيران)، وتحديداً الأمين العام لمنظمة بدر، هادي العامري وزعيم مليشيا عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي».

اتهامات للصدريين بالسعي لتشكيل دولة عميقة لهم (الأناضول)

> القوى السياسية تتسابق بهدف الهيمنة على مفاصل الدولة

وكان المالكي قد ردّ في لقاء سابق مع تلفزيون «آسيا» المحلي، على الاتهامات التي تلاحقه بتأسيس «دولة عميقة» في العراق، بوصف هذه الاتهامات بأنها «وهم». وأضاف أنّ «بعض القوى والشخصيات السياسية، تروّج لذلك من أجل الإساءة، ويختلقون أموراً مثل مسألة الدولة العميقة». وتابع: «لم نعمل لأن تكون لنا دولة عميقة ولا أملك دولة عميقة ولا يوجد شيء اسمه دولة عميقة».

من جهته، أثار السياسي العراقي، إبراهيم الصميدعي، وهو أحد المرشحين السابقين للانتخابات البرلمانية، ملف الاشتباك السياسي الأخير بين الصدريين والمالكي، بالقول في حديث صحافي إنّ «الصدريين يسعون لتشكيل دولة عميقة لهم، وهم يستفيدون من كونهم الكتلة الكبرى في البرلمان». وتحدث عن أنّ «الصراع بين الطرفين يمتد لسنوات ماضية».

لكن عضو التيار المدني، أحمد حقي، يرى أن الحديث عما يجري بوصفه محاولة لتفكيك دولة عميقة تتبع المالكي وتأسيس أخرى تتبع الصدريين، «كلام غير دقيق»، معتبراً في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الدولة العميقة تتمثّل بالنفوذ الإيراني، وما تفرضه طهران من قرارات بشأن الملفات الحساسة في البلاد، والنافذة على القوى الحاكمة. أمّا الصراع الحالي، فهو تنافس على المناصب الحزبية لمطامع مالية وأخرى تتعلق بالنفوذ والحسابات ذات الطابع الشخصي بين الزعامات السياسية لا أكثر».

وأضاف حقي أنّ «الكاظمي يسعى للحصول على دعم الصدر في الوقت الحالي، ويحرص على عدم الدخول بأي مواجهة سياسية معه، وهو ما يفسر جملة مواقف ليّنة من الحكومة تجاه انتهاكات اتباع الصدر ضدّ المتظاهرين على سبيل المثال. لذا، فإنّ مسألة استمرار حصول مقربين أو محسوبين على التيار الصدري على المناصب أمر طبيعي في ظلّ هذه المعادلة الحكومية الحالية».

بدوره، قال عضو البرلمان العراقي عن الدورة السابقة، رزاق الحيدري، إنّ «القوى السياسية بمختلف توجهاتها، تسعى إلى الهيمنة على المفاصل المهمة في الدولة، وتتنافس على ذلك». وأوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «المتتبع للوضع العراقي، يرى بشكل واضح معنى الدولة العميقة، وما حدث من تغييرات في مفاصل مهمة بالدولة كان حزبياً فئوياً، ولم تغلب عليه مسألة المهنية، ولم يتم تبني مفهوم الدولة الخادمة أو الحكومة الخادمة».

وأضاف أنّ «موقف رئيس الوزراء الحالي ضعيف تجاه مشروع الدولة العميقة، لأنه لا يمتلك حزباً أو جهة سياسية، لذا يكون مضطراً للسكوت عن محاولات بعض الجهات إعادة تشكيل الدولة العميقة، أو الهيمنة بطرق غير قانونية على مفاصل مهمة في الدولة».

وتابع الحيدري: «كل الجهات السياسية مهتمة بقضية الدولة العميقة، لأنها تريد الوصول إلى مفاصل الدولة، التي فيها نفوذ وأموال، لكن تحالف سائرون (التابع للتيار الصدري) له اليد الطولى في ذلك، لأنّ وجوده في البرلمان قوي، ولديه حركة مساندة في الشارع».

وفي الإطار ذاته، قال الخبير في الشأن العراقي، محمد التميمي، إنّ «الصراع على تفكيك بنيان المالكي في المؤسسات بدأ بعد وصول حميد الغزي، المحسوب على التيار الصدري، إلى منصب الأمين العام لمجلس الوزراء عام 2019، والذي تولى فعلياً مهمة تفكيك الكثير من مراكز قوة حزب الدعوة في الدولة العراقية بطرق مختلفة وتدريجية». وأيّد التميمي في الوقت نفسه الرأي الذي يقول إنّ «الصراع الحالي هو سباق للاستحواذ على المناصب في إطار المحاصصة الحزبية»، مشيراً إلى أنّ «الدولة العميقة في العراق مرتبطة فعلياً بالهيمنة الإيرانية على القرار السياسي والأمني العراقي، وليس بأي حزب أو كتلة أخرى».